ائسنة 35 العدد 1 يناير – مارس 2017

ضمان الاستثمار

نشرة فصلية تصدر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات



www.dhaman.org

القمة العالمية الخامسة للحكومات والمنتدى الثاني للمالية العامة

تطوير دور وأداء الحكومات وتنويع مصادر الدخل





في هذا العدد:

أنشطة المؤسسة



تعمل المؤسسة على تحقيق الأغراض التالية:

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وانتمان الصادرات

- تشجيع تدفق الاستثمارات العربية والأجنبية المباشرة إلى الدول العربية من خلال توفير التغطية التأمينية ضد المخاطر غير التجارية للمستثمرين والممولين العرب والأجانب.
- تعزيز ودعم الصادرات العربية من خلال توفير التغطية التأمينية ضد المخاطر التجارية وغير
 التجارية للمصدرين العرب.
 - دعم التجارة العربية المحلية من خلال توفير التغطية التأمينية ضد المخاطر التجارية للمبيعات المحلية.
- دعم النمو الاقتصادي في البلدان العربية من خلال توفير التغطية التأمينية ضد المخاطر التجارية وغير التجارية للمؤسسات المالية والموردين غير العرب عند تمويل أو توريد المدخلات الأساسية، البضائع الرأسمالية، السلع الاستراتيجية ومثيلها من السلع والخدمات التنموية للدول العربية.
- إعداد البحوث والدراسات المتخصصة والمتعلقة بتحديد فرص الاستثمار وأوضاعه في الدول العربية والقيام بتقديم الدعم التقني لوكالات ترويج الاستثمار في الدول العربية، وتعزيز التعاون والتكامل مع المنظمات العربية والدولية النشطة في مجال تشجيع الاستثمار.

أجهزة المؤسسة

مجلس المساهمين (الجمعية العمومية):

هو أعلى سلطة في المؤسسة، ويمثل جميع الأعضاء (دولاً وهيئات)، وتنعقد له كافة الصلاحيات اللازمة لتحقيق أغراضها. ومن المهام التي يتولاها – ضمن صلاحيات أخرى – وضع السياسة العامة التي تحكم عمل المؤسسة. وتفسير نصوص الاتفاقية، وتعديلها، وتعيين أعضاء مجلس الإدارة والمدير العام

مجلس الإدارة:

يتألف مجلس الإدارة من تسعة أعضاء غير متفرغين، يتم اختيار هم لمدة ثلاث سنوات، وينتخب من بين أعضائها رئيسيا، ويتولى المجلس إدارة أعمال المؤسسة وفق الصلاحيات المنصوص عليها في اتفاقية المؤسسة أو المخولة له من قبل مجلس المساهمين، وتتضمن تلك الصلاحيات – ضمن مهما أخرى – إقرار النظم واللوائح المالية والإدارية، إقرار برامج العمليات والبحوث المقترحة من المدير العام للمؤسسة ومتابعة تنفيذها، تحديد الأوجه التي توظف فيها أموال المؤسسة، اعتماد الموازنة التقديرية، وتقديم تقرير سنوي عن نشاط المؤسسة لمجلس المساهمين.

أسماء السادة أعضاء مجلس الإدارة:

w	.1
w	.2
w	.3
w	.4
w	.5
w	.6
w	.7
w	.8
u.	.9

المدير العام / سعادة الأستاذ / فهد راشد الإبراهيم



القمة العالمية الخامسة للحكومات



منتدى المالية العامة 10

عجز الموازنات الحكومية العربية وحدود استخدام الأدوات المالية

الإصلاح الضريبي وعلاج عجز الموازنات الحكومية العربية 16

الإصلاح المالي وصلابة إقتصاد دولة الإمارات في مواجهة صدمة أسعار النفط... 19

الإصلاح المالي وتسهيل الصندوق الممدد في جمهورية مصر 20

المقر الرئيسي المقر الدائم للمنظمات العربية ص ب 23568, الصفاة 13096, دولة الكويت الهاتف: 700 (24959555 و96+ فاكس: 7 / 24959596 و496+ الموقع الإلكتروني: www.dhaman.org بريد إلكتروني: research@dhaman.org



الافتتاحية

تطوير الأداء الحكومي واستدامة النمو

على صعيد المجتمع ككل، وعند التركيز على الأدوار التي تقوم بها الجهات والمؤسسات الحكومية في إرساء عملية التنمية، تُمثل الرؤية الإطار الذي يسمح بتوفير البيئة المستقبلية لإنماء الإنسان والاستجابة لاحتياجاته المتنوعة بحيث ينتقل به، عبر تطوير إمكانياته والتعبير عن طاقاته، من حال الضرورة إلى حال الاختيار والابداع، محققاً بذلك رفاهيته وكرامته، باعتبار أن الإنسان هو هدف التنمية وهو كذلك الثروة الأساسية التي تُمكن من تحقيقها في الوقت نفسه.

وفي هذا السياق، يُعتبر تعزيز قدرات استشراف المستقبل وتنفيذ الخطط لحدى الأجهزة الحكومية من أهم الركائز التي يستند إليها متخذو القرار للوصول قدر ما أمكن إلى تحديد دائرة نقاط القوة والمقومات وإدراك عناصر التميز لدى الأجهزة الحكومية. ولا يقف الأمر عند هذا الحد، بل يتعداه إلى وضع الحلول المبتكرة والبدائل المتاحة بغرض تعزيز والبدائل المتاحة بغرض تعزيز واقتصادية متميزة وقابلة للاستدامة.

هذا ما تم تأكيده والتباحث في شانه خلال القمة العالمية الخامسة للحكومات، التي تُعد أكبر تجمع حكومي سنوي عالمي، تعمل كمنصة دولية، تجمع قيادات الحكومات والفكر وصانعي السياسات والقطاع الخاص، وتهدف إلى مناقشة سبل تطوير أداء الحكومات بناءً على أحدث التطورات والاتجاهات المستقبلية، من أجل تمكينها من تحقيق التفوق والريادة.

ويجدر التذكير بأن القمة قد تحولت في دورتها الرابعة من القمة الحكومية السي القمة العالمية للحكومات بعد أن أخلت عليها مجموعة من التغييرات الأساسية، إذ تم تحويلها من حدث عالمي إلى مؤسسة عالمية تعمل على مدار العام، وتركز على استشراف المستقبل في كافة القطاعات، إضافة إلى إنتاج المعرفة لحكومات المستقبل،

وإطلاق التقارير والمؤشرات التنموية العالمية، وبناء شراكات مع أهم المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، وجامعة الدول العربية والبنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والمنتدى الاقتصادي العالمي. فقد باتت القمة العالمية للحكومات أكبر منصة دولية لتبادل المعرفة، وأرست ممارسة مبتكرة في التواصل المباشر مع أهل الخبرة في التخصصات المختلفة والجمهور حول أهم القضايا التنموية، واحقت صدى إقليمياً ودولياً مميزاً لتضع سقفاً جديداً لتوقعات وطموحات المجتمع من الأداء الحكومي.

ولا يمكن في أي حال من الأحوال تحسين الأداء الحكومي وتحقيق التميز دون العمل على إرساء قواعد لإدارة المالية العامة تساهم في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي واستدامته. فتحسين الوضع المالي للخزينة العامة، من خلال رفع كفاءة الانفاق وتحسين مصادر الايراد، جزء لا يتجزأ من الإصلاح ومن الحوكمة الرشيدة المعززة للمساءلة، والمثبتة لقواعد الشفافية، والجاذبة للاستثمار.

ففي هذا السياق، تشهد السياسات المالية العربية عموما والخليجية على وجه الخصوص خلال الفترة الأخيرة صحوة هائلة من التغيرات والتطورات الطموحة والجادة، بشأن



تبني عدد من الإصلاحات في مجال الضرائب والجمارك والموازنة العامة وغير ها من المجالات التي يتم السعي من خلالها لتحقيق المزيد من النمو الاقتصادي والاجتماعي.

وقد تم التباحث في تلك التطورات والإصلاحات، على هامش فعاليات القمة العالمية للحكومات، خلال المنتدى الثاني للمالية العامة في الدول العربية: أفاق وتحديات تنويع الإيرادات في الدول العربية، والذي افتتحه معالي عبيد حميد الطاير، وزير الدولة للشؤون المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة، بحضور سعادة الدكتور عبد الرحمن بين عبدالله الحميدي المدير العام رئيس مجلس إدارة صندوق النقد العربي، والسيدة كريستين لاغارد مدير عام صندوق النقد الدولي.

وتأمل المؤسسة أن يساهم هذا العدد الخاص لنشرة ضمان في تكوين صورة عن أهم المحاور التي تم تقديمها ومناقشتها في كل من القمة العالمية للحكومات ومنتدى المالية العامة.

والله ولي التوفيق ،،، فهد راشد الإبراهيم المدير العام



أنشطة المؤسسة

مجلس إدارة المؤسسة يعقد إجتماعه الأول لعام 2017

عقد مجلس إدارة المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات اجتماعه الأول لعام 2017 يـوم الأحـد الموافق 5 مارس 2017 بمقر المؤسسة في دولة الكويت، برئاسة سعادة الأستاذ/ أحمد بن محمد الغنام، رئيس المجلس، الذي استهل كلمت بالترحيب بالسادة الأعضاء ثم قدّم بنود جدول أعمال المجلس. وضمن هذه البنود، استعرض السيد/ المدير العام تقريره عن نشاط المؤسسة خــلال الفتــرة مــن 1/9/16/9 إلــي 2016/12/31.

وقد بلغت القيمة الإجمالية لعقود التأمين المبرمة خلال فترة التقرير 423.1 مليون دولار أمريكي، وذلك بزيادة بلغت نسبتها 21.2% عن قيمة العقود لذات الفترة من العام 2015، علماً بأن هذه القيمة تشمل حصة المؤسسة من اتفاقيات إعادة التأمين الوارد بالحصص النسبية المبرمة مع بعض هيئات التأمين الوطنية العربية. وقد شملت القيمة الإجمالية للعقود 62 عقد تأمين الائتمان بقيمة 354.4 مليون دولار، وعمليات إعادة التأمين في إطار الاتفاقيات النسبية المبرمة مع هيئات التأمين الوطنية العربية بقيمة 68.7 مليـون دولار.

واستفاد من تأمين المؤسسة خلال الفترة شركات ومؤسسات مالية من 10 دول عربية مصدرة بالإضافة إلى عدد من البنوك العربية الأجنبية المشتركة و 3 دول أجنبية، كما بلغ عدد الدول المستوردة للسلع 39 دولة ومؤسسة عربية متعددة الأطراف. هذا وتم خلال فترة التقرير الاتفاق على تجديد 10 اتفاقيات إعادة التأمين بالحصص النسبية للعام 2016 مع مؤسسات عربية في 4 دول.

وفيما يتعلق بالأنشطة المكملة والخدمات المساندة، شاركت المؤسسة في العديد من الندوات والملتقيات وفعاليات التعاون ذات الصلة بنشاط المؤسسة. كما قامت المؤسسة بتطوير انشطتها التسويقية والترويجية من خلال الزيارات التسويقية والدعاية والإعلان والحملات البريدية.

وفي إطار تحقيق هدف نشر المعرفة والارتقاء بالوعي الاستثماري في الدول العربية، تابعت المؤسسة نشاطها بشأن إصدار تقرير مناخ الاستثمار والنشرة الفصلية "نشرة ضمان" وعدد من الدراسات وأوراق العمل، وتحديث وتطوير محتوى الموقع الشبكي للمؤسسة.

'ضمان" تنشط ترويجيا في ألمانيا والنمسا وسلطنة عمان والإمارات والسعودية والمغرب والسودان

كثفت المؤسسة جهودها التسويقية لمجموعة التنسيق وتعزيز التعاون بين والترويجية خلال الربع الأول من العام الجاري 2017 من خلال زياراتها وحملاتها التسويقية ومشاركاتها في العديد من الأنشطة والفعاليات حيث قام وفد من المؤسسة برئاسة السيد المدير العام بزيارة عدد من وسطاء التأمين وشركات إعادة التأمين في كل من ألمانيا والنمسا كما قامت المؤسسة بمهام تسويقية في كل من سلطنة عمان والإمارات والسعودية إلى جانب نشاطها في دولة المقر ومن خلال مكتبها الإقليمي في الرياض حيث تم زيارة عدد من المصدرين والمستثمرين والمؤسسات المالية بغرض ترويج خدمات المؤسسة.

> وعلى صعيد الأحداث فقد شاركت المؤسسة في منتدى إطلاق "برنامج جسور التجارة العربية الأفريقية" وفي الاجتماع العاشر

مؤسسات وبرامج تمويل وضمان التجارة المنعقدين في المملكة المغربية من 22 إلى 23 فبراير 2017، كذلك شاركت في أعمال "المؤتمر العربي الثالث للاستثمار الزراعي الذي عقد بالعاصمة السودانية الخرطوم يومى 27 و28 فبراير 2017 بتنظيم من الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي وتحت رعاية فخامة رئيس جمهورية السودان، كذلك قدمت المؤسسة خلال شهر مارس 2017 دورة تدريبية فنية لأعضاء اتحاد أمان في مجال تأمين ائتمان الصادرات وذلك بالعاصمة السودانية الخرطوم. كما أوفدت أحد موظفيها لحضور برنامج تدريبي عن تمويل التجارة الدولية وأساسيات تأمين ائتمان الصادرات وذلك

في إطار أنشطة "اتحاد أمان".

المؤسسة تبرم عقودا وملاحق بقيمة 266.7 مليون دولار في الربع الأول

تسلمت المؤسسة خلال الربع الأول من العام الجارى 2017 ، قرابة 571 طلبا لتأمين ائتمان صادرات من شركات مصدرة من 10 دول عربية ومن 4 جهات أجنبية وجهة عربية أجنبية مشتركة، كما تم إبرام 27 عقدا و23 ملحقا لتأمين ائتمان صادرات بقيمة قدر ها حوالي 210.7 مليون دولار.

وعلى مستوى ضمان الاستثمار، فقد تسلمت المؤسسة 4 استفسار ات بلغت قيمتها حوالي 272.8 مليون دولار إضافة إلى طلبين أوليين لضمان الاستثمار بقيمة قدرها حوالي 178.5 مليون دولار.

أما على مستوى تأمين المؤسسات المالية فقد استلمت المؤسسة 25 استفسارا لتأمين تعزيز خطابات اعتماد بلغت قيمتها حوالي 361 مليون دولار كما تم إبرام 7 عقود قيمتها حوالي 56 مليون دولار.



مؤتمرات

دور الحكومات في تحسين مناخ الاستثمار وبيئة الأعمال

القمة العالمية الخامسة للحكومات



رغم أن الإنسان هو محور وهدف عملية التنمية إلا أن المسئولية الرئيسية لتواصل وقيه وتميزه وسعادته تقع على عاتق الحكومات وترتبط ارتباطا وثيقا بوجود قطاع عام مبتكر متفاعل مع المواطنين، يتيح الفرص للجميع، يدعم الأعمال لتوفير الوظائف وتعزيز الاقتصاد، ويوفر خدمات اجتماعية متميزة وقابلة للاستدامة خاصة في مجالي الصحة والتعليم. هذا ما أكده البروفيسور كلاوس شواب، مؤسس ورئيس المنتدى الاقتصادي العالمي، حينما صرح بـ "أن دور الحكومات في استشراف مستقبل مواطنيها أصبح اليوم أكثر أهمية من أي وقت مضى".



فالحكومة المتميزة، كما جاء في كلمة صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبو ظبي ونائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، "تؤمن بأن كل مواطن فيها هو ثروة وطنية"، وإن كان بناء الدولة لا يعتمد على الحكومة فحسب بل هو أمر يقع على عاتق كل مواطن. ونجاح أو فشل الحكومات في الدول يُحدد حسب قدرتها على التوظيف الأمثل لتلك الشروة البشرية وللإمكانيات المادية المتوفرة لتحقيق الأهداف التنموية وتلبية الاحتياجات المتوعة والمتنامية للشعوب.

ومن بين أهم أدوار الحكومات في هذا المجال القيام بالمهام السيادية وفق سلطة القانون وتقديم الخدمات الأساسية إلى جانب استشراف المستقبل والتخطيط، والإعداد، والتنظيم، والتنسيق، والتسهيل عبر أدوات عديدة منها التشريع والرقابة والحوافز وكذلك عبر التدخل المباشر في بعض الميادين أو تطوير الشراكة مع القطاع الخاص.

وفي هذا السياق تأتي أهمية القمة العالمية للحكومات التي تنظمها وتستضيفها دولة الإمارات العربية المتحدة بصورة دورية منذ 2013، والتي تستقطب نخبة من القيادات وصناع القرار والمنظمات الدولية ورواد القطاع الخاص والخبراء والمفكرين حول العالم، للمشاركة في استشراف مستقبل الحكومات وأشار

التغيرات المتسارعة على المجتمعات والسبل الكفيلة بإيجاد الحلول المبتكرة الاستباقية لها، وتجمع عددا من الشركاء الوطنيين والعالميين البارزين الذين يشاركونها رؤاها وأهدافها ويسهمون بفاعلية في إنجاحها. قمة وصفها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، بأنها "تجمع عالمي فريد مين نوعه ومركز للابتكار الحكومي ومحطة لتوليد الأفكار الجديدة".

فقد شهدت محاور وجلسات قمة العام 2017، التي أفسحت المجال لأكثر من 100 متحدث من مختلف أنحاء العالم وضمت أكثر من 120 جلسة حوارية ونشاطا، مناقشة العديد من القضايا وثيقة الصلة بتطوير دور وأداء الحكومات في العالم والمنطقة العربية بما يسهل على مختلف المؤسسات العامة والخاصة القيام بدورها والمساهمة بشكل أكبر في مسيرة التنمية والنهوض والارتقاء بالإنسان في بيئة تحكمها الشفافية والمساءلة، مشجعة على العمل والابتكار والمنافسة. كما شملت محاور الأجندة والمواضيع التي تمت تغطيتها خلال الدورة الخامسة من القمة مناقشة أبرز الموضوعات المالية والاقتصادية، للمساهمة في تطوير الاستراتيجيات المستقبلية، وتوفير إيرادات حكومية مستدامة، ودعم مجالات التنمية على

مختلف الأصعدة المحلية، والإقليمية والدولية، إلى جانب استعراض النماذج الاقتصادية والمالية الرائدة.

هذا، وعلى هامش فعاليات القمة العالمية للحكومات، افتتح معالى عبيد حميد الطاير، وزير الدولة للشؤون المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة، بحضور معالى الدكتور عبد الرحمين بين عبيدالله الحمييدي المديس العام رئيس مجلس إدارة صندوق النقد العربى، والسيدة كريستين لاغارد مدير عام صندوق النقد الدولي، المنتدى الثانسي للماليسة العامسة فسي السدول العربية: أفاق وتحديات تنويع الإيرادات في الدول العربية، بحضور ومشاركة أصحاب المعالي وزراء المالية العرب ومحافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، إلى جانب عدد من رؤساء وكبار المسوولين والخبراء من المؤسسات المالية الإقليمية والدولية ووزارات المالية والمصارف المركزية في الدول العربية. ويهدف المنتدى إلى مناقشة التحديات ووضع الحلول لمساندة صناع القرار في تطبيق سياسات التنويع الاقتصادي وتوفير إيرادات حكومية مستدامة وتغيير منوال التنمية من أجل بناء الاقتصادات المرتكزة على الابتكار والمعرفة.

وفيما يلي أبرز ما تم رصده في هذا السياق:



دبي استضافت القمة العالمية الخامسة للحكومات من 12 إلى 14 فبراير 2017

حكومات المنطقة . . . تطوير الأداء لخدمة المواطنين ورواد الأعمال



تحت رعاية وحضور الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس دولة الإمارات ورئيس مجلس الوزراء حاكم دبي افتتح وزير الدولة الإماراتي لشئون مجلس الوزراء محمد عبد الله قرقاوى الدورة الخامسة للقمة العالمية للحكومات التي استمرت جلساتها على مدى يومين بإمارة دبي، وقد استضافت نخبة من القيادات وصناع القرار والمنظمات الدولية ورواد القطاع الخاص والخبراء والمفكرين حول العالم، وشهدت القمة مشاركة موسعة من أكثر من 100 متحدث من مختلف أنحاء العالم في أكثر من 120 جلسة حوارية ونشاطاً وحضرها نحو 4000 مشارك يمثلون 138 دولة من بينهم أفضل خبراء العالم في جميع المجالات التكنولوجية والاقتصادية والأمنية والثقافية والعلمية.

وقد شهدت فعاليات القمة لهذا العام جدول أعمال كامل مخصص للمنظمات الدولية تجري أعماله في مقر خاص بجلسات الشركاء الدوليين حيث ناقشت الأمم المتحدة مستقبل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وناقش البنك الدولي مستقبل الحكومات والتعليم، أما صندوق النقد الدولي فتناول مستقبل التعاملات الرقمية، في حين تناولت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مستقبل الابتكار في الحكومات.

وقد تحدث نائب رئيس دولة الإمارات رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم في العديد من المفاهيم والقضايا ذات الصلة بتطوير أداء حكومات المنطقة مؤكدا أن الرؤى وحدها لا تكفى، وداعيا إلى وضع الخطط لإنجاز تلك الرؤي ومعتبرا أن المقياس الحقيقي يكمن في التنفيذ العملي لها. واعتبر أن النجاح لا يقاس بحجم السكان وحداثة تأسيس الدول ولا بالثروات النفطية لكن بالإرادة والإدارة الحكيمة لمواردها البشرية والمادية. وقال "نملك المقومات والموارد الطبيعية في العالم العربى والإرادة موجودة لكن الأهم وجود الإدارة على مستوى الحكومات والاقتصاد والبشر". وأشار إلى أن المنطقة لديها تحديات على مستوى الإدارة وهذا واضح من الفشل الذي نعانيه في مجالات معينة، مؤكدا على أهمية صناعة القادة في هذا المجال خصوصا وانها من أهم العناصر لتحقيق النجاح في مختلف الأوقات والظروف، موضحاً أنّ



محمد بن راشد

النجاح لا يقاس بحجم السكان وحداثة تأسيس الدول ولا بالشروات لكن بالإرادة والإدارة الحكيمة لمواردها البشرية والمادية

إنجازات مجلس التعاون الخليجي خلال السنوات الأربع المقبلة ستعادل ما تم تحقيقه من إنجازات على مستوى المجلس خلل 40 سنة مضت

واعتبر محمد بن راشد أن إنجازات مجلس التعاون الخليجي خلال السنوات الأربع المقبلة ستعادل ما تم تحقيقه من إنجازات على مستوى المجلس خلال 40 سنة مضت، إلا انه يؤكد أن العالم تغير وأصبح سوقا عالميا مشتركا في كل السلع والخدمات وعلى دول المنطقة أن تتوائم مع ذلك وتستفيد منه، داعيا الجامعة العربية لأن تفتح بابها أمام الشباب العربي ومشاريعهم وأفكارهم.

تطور الإمارات نابع من الاستثمار الصحيح في الإنسان وصنع القيادات الإماراتية الشابة. ويرى محمد بن راشد أن الفساد معضلة كبيرة تواجه العالم العربي وسبب في تخلف العديد من البلدان مؤكدا محاربته في الإمارات بوسائل متعددة منها أسلوب المراجعين السربين لمتابعة عمل الجهات الحكومية وخدماتها. وأوضح محمد بن راشد أن مشاكل العالم لا تتوقف ويجب أن لا تكون حجة لعدم الاستمرار في النمو مشيرا إلى أن الحكومة الإماراتية تجتهد لصالح شعبها وبلدها وتستمر بالتطوير وقال " الدول تتأمر على بعضها البعض منذ فجر التاريخ وإلى آخر الزمان ولكن يجب أن تجتهد وتحاول أن تصل لما تريد بإصرار وعزيمة لمقاومتها، وقبل 40 سنة لو قلنا سنقف حتى يستتب الأمن لما أنجزنا شيئًا أو وصلنا إلى نجاحات اليوم".





محمد عبدالله قرقاوي من الضروري أن تفكر الحكومات في كيفية قيام التكنولوجيا بتغيير مستقبلها

وفي السياق ذاته أشار وزير الدولة الإماراتي لشئون مجلس الوزراء ورئيس القمة محمد عبد الله قرقاوى إلى أن العالم أصبح قريبا جدا من نهاية تحالفات ارتبطت بالعولمة مما يتعين استشراف طرق للحفاظ على اقتصاديات دول ارتبطت اقتصادياتها بها مثلما ارتبطت ملايين الوظائف بهذه المنظومة العالمية منذ سنوات.

واعتبر أن الفكر الجديد المعادي للعولمة يتعين مواجهته بالتكنولوجيا، مع ضرورة أن تواجه الحكومات التغيرات الجديدة، وتفكر في كيفية قيام التكنولوجيا بتغيير مستقبلها.

شينزو آبي أهمية خلق مجتمع منفتح يمكن لجميع الجنسيات أن تعمل فيه مع بعضها البعض

أما رئيس وزراء اليابان شينزو آبي فقد أكد أهمية خلق مجتمع منفتح يمكن لجميع الجنسيات أن تعمل فيه مع بعضها البعض داعيا الحكومات إلى تفكيك الحواجز المعيقة للابتكار ومشيرا إلى أهمية الابتكارات في مجالات مثل الذكاء الاصطناعي.

وزير الخارجية الياباني كنتارو سونورا:

كذلك أكد وزير الخارجية الياباني كنتارو سونورا على أهمية الالتزام بالحفاظ على البيئة، والسحة العامة، والصحة العامة، والرعاية الطبية، والتنمية البشرية والحكم الرشيد. وأشار إلى أن الدور الأهم للحكومة هو الاستثمار في المستقبل، وتحديدًا الاستثمار في مجال التعليم والمعلوماتية. وأوضح أن حكومة اليابان لا تزال تولي الأولوية القصوى إلى توفير تكافؤ الفرص لجميع المواطنين.

أهم رؤى تطوير الحكومات

- جوزيف موسكات رئيس وزراع جمهورية مالطا: علينا أن نكثف من جهودنا في مجالات الطاقة والمساواة بين الجنسين وإيجاد بنية تحتية متينة. لذا فإن الأمر لا يقتصر فقط على الاستثمار في دول أخرى، بل الاستثمار في أنفسنا أيضًا.
- الرئيس بول كاجامي رئيس جمهورية رواندا: ستفشل الدول إن لم تعمل الحكومات وشعوبها يدًا بيد من أجل تحقيق توقعات الشعب وتطلعاته.
- الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبو ظبي ونانب القائد الأعلى للقوات المسلحة: الحكومة المتميزة تؤمن بأن كل مواطن فيها هو ثروة وطنية. إن بناء الدولة لا يعتمد على الحكومة فحسب بل هو واجب على كل مواطن ومقيم في هذه الدولة الحبيبة.
- بان كي مون الأمين العام السابق للأمم المتحدة: لا يقتصر دور الحكومة على العمل بشكل جيد، إذ يجب على العمليات والأنظمة والخطط أن تتفانى في خدمة الصالح العام.
- البروفيسور كلاوس شواب مؤسس ورئيس المنتدى الاقتصادي العالمي: إن دور الحكومات في استشراف مستقبل مواطنيها أصبح اليوم أكثر أهمية من أي وقت مضي.
- خوسيه انخيل غوريا الأمين العام لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: علينا أن نجتهد في الترويج للقطاعات العامة المبتكرة والتي تتفاعل مع مواطنيها، وتُتيح الفرص للجميع، وتدعم الأعمال لتوفير الوظائف وتعزيز الاقتصاد، وتوفر خدمات اجتماعية متميّزة يُمكن الوصول إليها، خاصة في مجالي الصحة والتعليم.
- جيم يونغ كيم رئيس مجموعة البنك الدولي: تفتخر مجموعة البنك الدولي بدعمها للقمة العالمية للحكومات، لأن الحوكمة الرشيدة هي أساس التطور. إن تقديم الخدمات العامة الجيدة وتهيئة الظروف التي تشجع مؤسسات الأعمال على توفير فرص العمل هما ركنان أساسيان في بناء الفرص وتحقيق الرخاء لجميع المواطنين.
- السير سوما تشاكرابارتي: يعتبر كل من الفساد وعدم الاستقرار السياسي وضعف الإمدادات الكهربائية، وشح المصادر المالية، والفجوة في المهارات، والموانع المفرطة، من معوقات التنمية في القطاع الخاص في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
- إيلون مسك، الرئيس التنفيذي لشركتي سبيسيكس وتيلسا: على الحكومات العالمية الترقب عن كثب لكل ما يطرأ في عالم الذكاء الصناعي ومتابعة الطرق التي تقوم من خلالها الشعوب بتوظيف هذه التقنية.
- ترافيس كالانيك، مؤسس أوبر تكنولوجيز ورئيسها التنفيذي: أحد أهم أهدافنا هو تحسين المدن وجودة حياة البشر الذين يعيشونها عن طريق الحد من حركة المرور على الطرق التي يتوقع الحد منها في غضون 5 سنوات.
- البروفيسور جيفري ساكس مدير معهد الأرض في جامعة كولومبيا: آمل أن ننظر السي مثال الإمارات وأن نقتدي به. فالترويج للسعادة هو مسعى أبدي مرتبط بالفضيلة؛ والفضيلة تُكتسب بالقدوة والعادة والتوجيه. إنها فكرة بسيطة لكن كثيرًا من الدول لا تطبقها.
- البروفيسور محمد يونس مؤسس بنك جرامين والفائز بجائزة نوبل للسلام: البشر هم أهم الشروات التي نملكها ونحن نُركز على فئة الشباب، وبالأخص على الجيل الجديد، الذين يمتلكون إمكانيات هائلة غير مسبوقة بسبب نجاحهم في مجال التكنولوجيا
- السير ريتشارد برانسون مؤسس مجموعة فيرجين: عندما تنمو الشركة وتترابط أنشطتها، يصبح عملها أشبه بعمل الحكومة لأنها تخدم عددًا متزايدًا من الناس ومن أجل أن تستمر شركة الطيران في النجاح، عليها أن تتبنى سياساتٍ تمنح المتعامل الأولوية.



دراسات وتقارير تطوير الحكومات

أصدرت مؤسسة القمة العالمية للحكومات منذ انطلاقتها الأولى قبل 5 سنوات سلسلة من الدراسات والتقارير المتخصصة، وذلك في سعيها لتكون منصة إقليمية لتبادل المعارف والخبرات في مجال استشراف مستقبل الحكومات فيما يلي أهمها:

- تطبيق نظام النجوم العالمي لتصنيف الخدمات
- مستقبل المال التخطيط للمستقبل الشبكة الإلكترونية التوقعات الاقتصادية العالمية: 2016 2020 للأمو ال
 - أفضل التقنيات الناشئة في الحكومات
 - "البلوك تشين" ومستقبل تواصل فعال
 - الاستمرارية و المرونة الإلكترونية في العصر الرقمي
 - الدورة الرابعة جائزة أفضل خدمة حكومية عبر الهاتف المحمول - تقرير 2017
 - الحوكمة القائمة على الاستشراف الحوكمة الاستباقية: إعداد السياسات والإستراتيجيات في سياق التغيّرات المتسارعة
 - المدن العالمية المستقبلية نظرة على دول مجلس التعاون الخليجي
 - مستقبل الطاقة المتجددة
 - " إنترنت الأشياء" في مستقبل مجال الرعاية الصحية
 - الموازنات الحكومية تحت الضغط التجارب الاسكندنافية فى تحسين إنتاجية الحكومة
 - تطوير الخدمات الحكومية في دولة الإمارات العربية المتحدة
 - تبنِّي الابتكار في الحكومة: التوجهات العالمية
 - اقتصاد مرن ومستدام: كيف يُمكن للاقتصادات المعتمدة على النفط أن تُخطط لمستقبلها
 - الدروس المستفادة من التحولات الحكومية
 - تحفيز الابتكار في الحكومة لدفع عجلة النمو والتنمية الاقتصادية
 - حالة التعليم الإيجابي
 - أجندة اجتماعات أهداف التنمية المستدامة في القمة العالمية للحكومات لعام 2016
 - تفعيل أهداف التنمية المستدامة 2016

- حالة الاستدامة: الإمارات العربية المتحدة عام 2016
 - - ابتكارات الحكومات الخلاقة
 - التقدم العلمي ومستقبل الحكومات
 - المدينة الذكية والقيمة المضافة
- "استشراف مستقبل العمل ودور التكنولوجيا والحكومة في تحفيز التوظيف"
 - الذكاء الاصطناعي والابتكار التحويلي لمستقبل العمل
- "الوضع المستقبلي: 2030 أثر التوجهات العالمية الكبرى على تشكيل الحكومات"
 - هجرة العقول: الحيلولة والاستعادة
 - ما هو الابتكار التحويلي؟
- التكنولوجيا الشخصية ستغيّر طبيعة العلاقة بين الطبيب والمريض
- •التكنولوجيا والتعليم: تحويل التعليم في الصفوف المدرسية باستعمال أساليب التعلم المدمج
 - •الرحلة إلى التحوُّل الرقمي الحكومي
 - تطبيقات الألعاب ومستقبل التعليم
 - استطلاع الحكومة الإلكترونية 2012
- تطوير سياسات سوق العمل لدول مجلس التعاون
 - أفاق جديدة لإشر اك المواطن
- الاستفادة من قوة الشراكات بين القطاعين الحكومي والخاص في مجال الرعاية الصحية
 - تحقيق الكفاءة الحكومية
- تحقيق التميّز من خلال صنع القرار الحكومي اعتمادا على البيانات
 - بناء ثقة المتعامل في المؤسسات الحكومية

5

جهات

30

أكثر من 30



مشاركات عالمية تعكس ريادة القمة

مشاركات عالمية واسعة تلفتها اللجنة المنظمة للقمة العالمية للحكومات في مختلف فروعها، وتعكس أرقام المشاركات مكانة القمة التي بانت ميداناً للمنافسة بين الدول لتطوير خدماتها، وتشجيعها على استشراف المستقبل في كافة مجالات الحياة بها يخدم شعوبها.





جوائز القمة

عملت القصة على تطوير المسابقات والجوائر التي تظمها لتندرج تحت عنوان رئيسي هو "سباق الحكومات العالمي لرواد التكنولوجيا" والذي يضم ثلاثة مسارات الحكومات الافتراضي للتعاملات الرقمية، وجائزة أفضل خدمة وجائزة أفضل التقنيات الناشئة في الحكومات.

مشروع من توجو يغوز بجائزة ابتكار ات الحكومات الخلاقة

فاز مشروع من جمهورية توجو، بجائزة ابتكارات الحكومات الخلاقة حيث يعالج المشروع إحدى المشاكل الرئيسية التي تواجه المجتمع في توغو، والبلدان الأخرى الأكثر عرضة للكوارث الطبيعية، وهو عبارة عن فكرة طرحتها وزارة البيئة فى حكومة توجو، وتتمثل في التمويل القائم على التنبؤات (بالتعاون مع شركاء دوليين)، وهو آلية تمويلية مبتكرة تمكن الأجهزة الحكومية من توفير الأموال اللازمة لاتخاذ إجراءات استباقية، استناداً إلى التنبؤات التي تم تحديدها مقدمـــاً

جائزة أفضل التقنيات الناشئة

في الحكومات

اَ≡َا

73

دراسة حالة تشارك

32

دولة مشاركة

20

واستفادت أكثر من 7000 أسرة حتى اليوم من تفعيل نظام التمويل القائم على التنبؤات في أوغندا، وبيرو، وتوغو، وبنغلايش.

وتشير النتائج إلى انخفاض معدلات الخسائر بين السكان بصورة ملموسة، وذلك لامتلاكهم النقد اللزم عند وقوع حالات الطوارئ.



منتدى المالية العامة يبحث تحديات تنويع الإيرادات الحكومية في الدول العربية



بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، نظم صندوق النقد العربي يوم الأحد الموافق 12 فبراير 2017 بدبي "المنتدى الثاني للمالية العامة في الدول العربية: آفاق وتحديات تنويع الإيرادات في الدول العربية"، بحضور معالي عبيد حميد الطاير، وزير الدولة للشؤون المالية في الإمارات، وكريستين لاغارد، مدير عام صندوق النقد الدولي، وعدد من أصحاب المعالي والسعادة وزراء المالية العرب ومحافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، والمؤسسات المالية الإقليمية والدولية، وذلك لتعزيز فرص تبادل التجارب والخبرات بين الدول العربية ومناقشة تحديات السياسات المالية في إطار التطورات الراهنة سواءً على صعيد استراتيجيات تقوية الإيرادات والإصلاح الضريبي أو من جانب تعزيز التنويع الاقتصادي للدول العربية.

ينعقد المنتدى في مرحلة يشهد فيها العديد من الدول العربية صعوبات مالية لا يمكن تجاهلها من جراء انخفاض أسعار النفط وتواصل النمو المطرد في الإنفاق العام ، الأمر الذي انعكس سلبًا على موازناتها بشكل مباشر، بحيث زادت الفجوة بين الواردات والنفقات، وما استتبع ذلك من عجز في موازناتها وانحسار قدرتها على الالتزام ببرامجها وطموحاتها التطويرية. ويزداد الأمر حرجًا في عدم قدرة الحكومات في كثير من الأحيان على توفير الدعم المالي المطلوب لبعض الخدمات نتيجة لأعبائها المتزايدة. ومن الاتجاهات الأساسية في معالجة العجز المالي ترشيد وضبط عمليات الإنفاق سواء عن طريق تقليل النفقات أو زيادة الناتج دون ازدياد مماثل في النفقات. كما يمثل التراجع في أسعار النفط في دول مجلس التعاون الخليجي فرصة هامة لإعادة هيكلة الاقتصاد وتعزيز سياسات التنويع الاقتصادي ومن خلال ذلك تعزيز مصادر الدخل.

كريستين لاغارد

يجب التعامل مع

تداعيات التقدم

التكنولوجي على

توظيف الأيدى

العاملة



عبيد حميد الطاير يجب التركيز على معايير الأداء وتقييم الجدوى الاقتصادية، والرستعانة بالقطاع الخاص



الحكومي، هو الموازنة بين توفير الخدمات العامة، وتحقيق الاستدامة المالية على المدى الطويل، والوصول بالعبء الضريبي إلى الحد الأقصى على النحو الذي لا يعطّل النمو.

واعتبر أن الإنفاق الحكومي عنصر رئيسي في عملية التنمية الاقتصادية، داعيا لان تتم إدارة الإنفاق العام والسياسات المتعلَّقة به بكفاءة، ومواجهة التحديات على المديين المتوسّط والطويل، بهدف الوصول إلى استدامة الإنفاق العام، بما يضمن تحقيق الأهداف الاقتصادية المنشودة، وتحقيق الرفاه الاجتماعي، وطالب الطايس بالتركيس على معاييس الأداء، وتقييم الجدوى الاقتصادية، والرقابة، إضافة إلى دراسة الخدمات التي يمكن أن يقوم بها القطاع الخاص، بدلاً من القطاع العام، ضمن شروط الكفاءة وعدالة التوزيع، وأفاق جديدة للعمل المشترك، من أجل تنمية اقتصادية مستدامة، ورفاه اجتماعي.

واعتبرت مديرة صندوق النقد الدولي كريستين لاغارد أن وجود إرادة عربية لمناقشة أصعب القضايا بشفافية وكون رفاهية وسعادة الشعب في قلب هذا النقاش أمر جيد جداً.

وأشارت إلى فشل بعض قادة العالم في رؤية الآثار المدمرة للعولمة نظراً لكون هذه الآثار خفية بحيث بدأت بالتزايد بشكل تدريجي وتم تضخيمها اليوم نتيجة للتقدم التكنولوجي.

ودعت الحكومات إلى التعامل مع تداعيات التقدم التكنولوجي واستبدال الأيدي العاملة البشرية بالآلات وبحث أشار ذلك على قضايا مثل البطالة وزيادة معدلاتها.

وشددت لاغارد على أهمية قضية العدالة الاجتماعية في تحقيق الاستقرار خصوصا وان البعض يطرح فكرة عدم قدرة الجيل القادم على جني القدر نفسه من المال الذي نجنيه اليوم والتمتع بالقدر نفسه من الوفرة المعشية.



وقد شهد المنتدى مناقشات ومداخلات خلال جلساته حيث ركز معالي وزير الدولة الشؤون المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة، عبيد حميد والتوصيات أبرزها مطالبته صناع القرار وأصحاب الاختصاص، التعاطي مع التحديات الحالية والاستجابة لها بالسياسات الملائمة، التي تتناسب مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية والاستراتيجيات التنموية بعيدة المدى والاستراتيجيات التنموية بعيدة المدى لكل دولة، الأمر الذي يستلزم دراسات تقصيلية معمقة، تراعي الأبعاد المحلية والسيناريوهات الكلية، ووفق النمادج.

وأكد أن السياسة المالية لها دور مهم وأساسي، في تحقيق النمو وإدارة الاقتصاد الكلي، لضمان استقرار الأسعار، والتوازن الخارجي، ورفع مستويات التشغيل، والعدالة الاجتماعية، بالإضافة إلى وظائفها التقليدية في الأمن والدفاع والقضاء، مما يتطلب تدخلها المدروس في الحياة الاقتصادية، بحيث لا تمنع قوى السوق من العمل بطريقة صحيحة.

ويرى الطاير أن حسن إدارة المالية العامة يقاس بفعاليتها ومدى سلامتها، ومقدار الشفافية الذي تتسم بها ويبقى التحدي الأبرز الذي يواجه الإنفاق



الدكتور عبدالرحمن بن عبدالله الحميدي تعزيز جهود التنويع الاقتصادي أصبح أمراً بالغ الأهمية لجميع الدول العربية،

بغض النظر عن اختلاف أوضاعها الاقتصادية والمالية

فرص تعزيز آفاق النمو لدى الدول العربية المستوردة للنفط ترتبط بقدرتها على مواصلة الإصلاحات الهيكلية



الحميدي مدير عام صندوق النقد العربي فقد أوصي ببذل المزيد من الجهود للارتقاء بالمنظومة الضريبية، حيث تمثل الإيرادات الضريبية ما نسبته في المتوسط نحو 18% فقط من إجمالي الإيرادات العامة في الدول العربية.

كما دعا الدول العربية لمواجهة فعالة لتحديات تواصل تباطئ الاقتصاد العالمي وتوقعات أفاق النمو، وتراجع أسعار السلع الأولية، وذلك لرفع معدلات النمو إلى نحو 5% إلى 6% سنوياً، و تحقيق خفض ملموس لمعدلات البطالة، والتي تقدر بنصو 30.6% في أوساط الشباب العربي مقابل 13.1% على مستوى العالم. وأوضح أن السياسات المالية تواجه تحديات كبيرة لضبط أوضاع المالية العامة، حيث يتجاوز حالياً عجز الموازنات العامة لمجموع الدول العربية كمتوسط نسبة 10% من الناتج المحلي الإجمالي. ومطلوب ضبطها، بما يخدم أغراض تعزيز الاستقرار الاقتصادي ودعم فرص النمو الشامل. وأشار إلى أن الدول العربية وخصوصا المصدرة للنفط واصلت استراتيجياتها

والتنويع الاقتصادي وإصلاح نظم من 5% في الدول المتقدمة. في الدعم، وإصلاح النظم الضريبية المقابل تستحوذ الأنشطة الخدمية وتفعيل الضرائب غير المباشرة لتعزير إيراداتها العامة

> وذكر أنه ورغم استفادة الدول العربية المستوردة للنفط من هبوط أسعاره إلا أن فرص تعزير أفاق النمو لدى هذه الدول يرتبط بقدرتها، في ضوء التطورات الداخلية، على مواصلة الإصلاحات الهيكلية لضبط أوضاع المالية العامة ولتحسين بيئة الأعمال بما يشجع على جذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية.

> وأضاف أن تعزيز جهود التنويع الاقتصادي أصبح أمراً بالغ الأهمية لجميع الدول العربية، بغض النظر عن اختلاف أوضاعها الاقتصادية والمالية، حيث لا ترال أغلب الاقتصادات العربية يعتمد بصورة رئيسية على عدد محدود من صادرات السلع الأولية

> وأوضح أن الصناعات الاستخراجية لا تـزال تشكل الجانب الأكبر من اقتصادات الدول العربية على مدار السنوات العديدة الماضية، حيث تمثل قرابة ربع الناتج المحلى الإجمالي

أما الدكتور عبدالرحمن بن عبدالله في دعم نمو القطاعات غير النفطية لمجموع الدول العربية، مقارنة بأقل على نحو 50% في الدول العربية، مقارنة بنحو ثلاثة أرباع إجمالي الناتج بالنسبة للدول المتقدمة، الأمر الذي يبرز الأهمية المتزايدة للاقتصاد الخدمسي فسي الاقتصساد العالمسي.

وأكد أهمية دعم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة لخلق المزيد من فرص العمل، حيث لا تتعدى حصة هذا القطاع ما نسبته 30% من الناتج المحلي الإجمالي، و50% بالنسبة للتوظيف بالنسبة للدول العربية، مقابل نسبة 80% للمؤشرين على الصعيد العالم، هذا إلى جانب المساهمة المتواضعة للصناعات الاستخراجية في التوظيف بما نسبته 5% فقط من إجمالي القوى العاملة بالدول العربية ودعا الحميدي لتعزيز الإيرادات الضريبية حيث تمثل حوالى 7% فقط من الناتج المحلى الإجمالي، ونحو ربع إجمالي الإيرادات العامة في الدول العربية. وتصل نسبة متوسط الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلى للدول العربية إلى 6.7% مقارنة بنسبة 14.8% في المتوسط على مستوى العالم.



وطالب بالحد من الفجوة الكبيرة نسبياً في الدول العربية بين التحصيل الفعلي والممكن للإيرادات الضريبية مع تحقيق توزيع أكثر عدالة للإيرادات الضريبية، مع الاستفادة من التجارب الإقليمية والدولية الناجحة.

وقد تناول المنتدى استراتيجيات وتحديات تقوية الإيرادات المحتملة، ودور الضرائب غير المباشرة وخاصة الضرائب على القيمة المضافة في تعزير الإيرادات العامة للدولة، وسياسات الإصلاح الضريبي والعدالة الضريبية، وتجارب الدول العربية في هذا الشأن، إلى جانب قضايا تعزيز كفاءة إدارة الضرائب وكيفية بناء إدارة حديثة للمنظومة الضريبية في الدول العربيـة.

وناقبش المجتمعون، قضايا تطبيق ضريبة القيمة المضافة والتحديات والفرص التي تقدمها تلك الضريبة للدول العربية، حيث قدم صندوق النقد العربي دراسة تناولت تجارب تطبيق ضريبة القيمة المضافة في الدول العربية، كما يشمل تقريرا عن مدى تقدم مشروع تصميم النظام الإقليمي لمقاصمة وتسوية المدفوعات العربية البينية، ومذكرة للإحاطة بمبادرة دولة الإمارات لوضع برامج مبتكرة لدعم المدول العربية.

يستوجب الحد من الفجوة الكبيرة نسبيا في الدول العربية بين التحصيل الفعلى والمُمكن للإيرادات الضريبية

مصطلحات ومفاهيم

• ضعف الجهد الضريبي واختلال الجهاز المالي للدولة

تعانمي العديم من المدول النامية ومن بينها المدول العربية ضعفا في جهدها الضريبي أو الحصيلة الضِريبية. وهذا الضعف يمكن قياسه من خلال مفهوم الطاقة الضريبية، التي تُعرّف بأنها المقدرة التكليفية للمجتمع، أي ذلك الجزء من الدخل القومي الذي يمكن اقتطاعه وتحويله لصالح الدولة بواسطة الضرائب لتمويل النشاط العام دون تخفيض مستوى الأداء الكلى في الاقتصاد أو دون المساس بالاعتبارات الاجتماعية لدافعي الضرائب. ويتوقف الجهد الضريبي على عوامل عديدة مثل مستوى الدخل القومي وطريقة توزيعه، وطبيعة الهيكل الاقتصادي القائم، ودرجة اتساع الفجوة بين الطبقات المكونة للمجتمع، كما أنه يتوقف على الأهداف القصيرة والطويلة الأجل للسياسات الاقتصادية، وعلى رأسها السياسة

• موارد ونفقات الدولة

تتألف موارد الدولـة من مجموعـة من الموارد الذاتيـة وغيـر الذاتيـة، النفطيـة وغيـر النفطية، تشمل الضرائب والرسوم بأنواعها المختلفة، الموارد النفطية وفوائض القطباع العام الاقتصادي والقروض والمنح والإعانات الخارجية. وتستخدم الضرائب مثلا كأداة من خلال تحديد صورة الهيكل الضريبي، والحصيلة الضريبية، وتوزيع الدخــل والشـروة، والتحفيــز الاقتصــادي والاجتماعــي. أمــا النفقــات فتتألــف مــن نوعيــن أساسبين جاريـة واستثمارية، كما يمكـن أن تصنـف عـدة تصنيفـات أخـري إداريــة وقطاعية. وتستخدم كأداة من خلال تحديد نوع وحجم الإنفاق العام، وفلسفة الإنفاق وتخصيصه على قطاعات الدولة المختلفة، بالإضافة إلى تحديد حجم الدعم وتوجيهه، ومحاربة الفساد والهدر.

• توسيع الوعاء الضريبي

يتم توسيع الوعاء الضريبي من خلال طريقتين؛ الأولى هي خلق أدوات جديدة لتشمل الضرائب أنواعا جديدة للضرائب على الدخول أو السلع الاستهلاكية، أو الضرائب البيئية الذي يكون الغرض الأساسي منها حماية البيئة أو فرض ضرائب على نشاطات القطاع غير المنظم من خلال مؤشرات خاصة تعكس نوع النشاط فيه ودرجته. أما الطريقة الثانية فهي زيادة كفاءة النظام بما يسمح بالوصول إلى شرائح لم تكن تغطى في السابق. وفي الحقيقة إن النوع الثاني هو المقصود الأول في عمليات الإصلاح الضريبي في الدول العربية حيث يؤدي ضعيف الجهاز الإداري المنظم لعملية فرض الضرائب وجبايتها إلى فقدان الدولة جزءا كبيرا من الحصيلة الضريبية.

• الإصلاح الضريبي

يمكن تقسيم عمليات الإصلاح الضريبي إلى ثـلاث مراحـل: الأولـي هـي تنفيـذ القانـون وتحديـد الوعـاء الضريبي أي تحديدٍ شخصية مـن تقـع عليـه الضريبـة؛ والثانية، تقييم مقدار الضريبة المستحقة وفقا للقوانين المعمول بها في هذا الشأن وحسب أداة الضريبة؛ والمرحلة الثالثة هي جباية الضريبة المستحقة. وفي كل من هذه المراحل فإن دور الجهاز الإداري هو دور مهم وحاسم، علما بإن اي ضعف في أية مرحلة سوف ينعكس سلباً على تتابعية العمليات برمتها، خصوصاً المرحلة الأخيرة المتعلقة بالجباية. وتتمثل تبعا لذلك أهم أهداف الإصلاح الضريبي وهو إصلاح الجهاز الإداري بزيادة مستوى الالتزام من جانب دافعي الضرائب وتحسينه، وبزيادة كفاءة العمليات الأساسية لتقييم الضريبة ومراجعتها وجبايتها.

• ترشيد معدل الضريبة

يقصد بسعر أو معدل الضريبة المعامل الذي يضرب في وعاء الضريبة لتحديد مقدار الضريبة المستحقة وهناك ثلاثة مناهج لتحديد أسعار الضريبة السعر النسبي (الضرائب الجمركية، وضريبة القيمة المضافة)؛ السعر التصاعدي (الضرائب على الدخل والأرباح)؛ السعر التنازلي (الضرائب على الدخل والأرباح أيضا).

أولويات الحكومات من أجل

وفي هذا السياق تكمن

أهمية استعراض أوضاع

المالية العامة في مختلف

الدول العربية حيث تشير

إحصاءات صندوق النقد

ضمان استدامة أدائها.



عجز الموازنات الحكومية العربية وحدود استخدام الأدوات المالية

تعتبر الموازنة العامة للدولة الهيكل الضريبي، والتعرفة أما النفقات فتتألف من الخطة المالية الأساسية التي من خلالها يمكن للدولة أن تقدر الموارد اللازمة لتنفيذ الإنفاق، وتمكينها من التدخل الاقتصادي والاجتماعي لخدمة أهداف تتموية تتمثل في زيادة معدل قطاعات معينة. النمو ودخل الفرد وغيرها وتتألف موارد الدولة من العجز المترتب على زيادة القائم، والخطة الإستراتيجية التى تىم إقرار ها.

> فكما تستطيع الحكومة التأثير على الاقتصاد الوطني وإدارته باستخدام السياسة النقدية، والتي يعتبر معدل الفائدة والخصم ومعدل الاحتياطي من أهم أدواتها، فإنها أيضا تستخدم أدوات السياسة المالية في إطار السياسة الاقتصادية والاجتماعية العامة وتعظيم دور الدولة. ولعل من أهم أدوات السياسة المالية هي الضرائب، والإنفاق الحكومي وطريقة التعامل مع الدين العام أو الفائض. وتستخدم الضرائب مثلا كأداة من خلال تحديد صورة

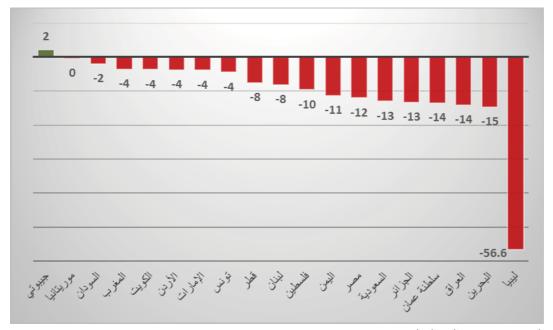
الضريبية لكل نشاط وقطاع نوعين أساسيين جارية وفئة، وذلك في توزيع الدخل والثروة، والتحفيز وظائفها الأساسية، وحجم الاقتصادي والاجتماعي، أخرى إدارية وقطاعية. وفى المقابل تستخدم النفقات كأداة من خلال تحديد نوعها وحجمها وتخصيصها على فائض أو عجز، ولأن الحالة الدولي إلى:

> من الأهداف التي تتحدد الضرائب والرسوم بأنواعها في ضوء النظام السياسي المختلفة، وعوائد بيع تعتبر إدارة الدين العام والاقتصادي والاجتماعي ثرواتها المختلفة ومنها النفط والمعادن وغيرها وفوائض المالية العامة. لذلك فإن القطاع العام الاقتصادي والقروض والمنح والإعانات واتجاهات تطوره، وكيفية الخار جيــة.

واستثمارية، كما يمكن أن تصنيف عدة تصنيفات وبما أن الفرق بين الموارد والنفقات سيصب إما في الأكثر حدوثاً هي في • معظم موازنات الدول

العربية تعانى من عجز النفقات عن الإيرادات، مزمن، إلا أن الإصلاحات التى شهدتها المالية العامة من القضايا الجو هرية في في الدول المصدرة للنفط والمستوردة أيضا وكنتيجة الاهتمام بحجم الدين العام مباشرة لتراجع إيراداته أدت لتحسين الأداء بشكل نسبي. تمويله يعتبر أيضاً من

الشكل رقم 1: فائض أو عجز الموازنة العامة في الدول العربية كنسبة من الناتج (%) لعام 2016



المصدر: صندوق النقد الدولي (IMF-October 2016)



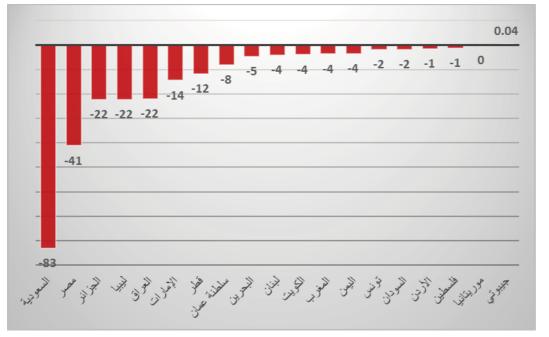
• خـلال عـام 2016، حققت جيبوتى فقط فوائض مالية مقابل عجز في موازنات بقية بلدان المنطقة بلغ إجماليه نحو 251 مليار دولار مقارنة مع 263 مليار دولار في

العام 2015.

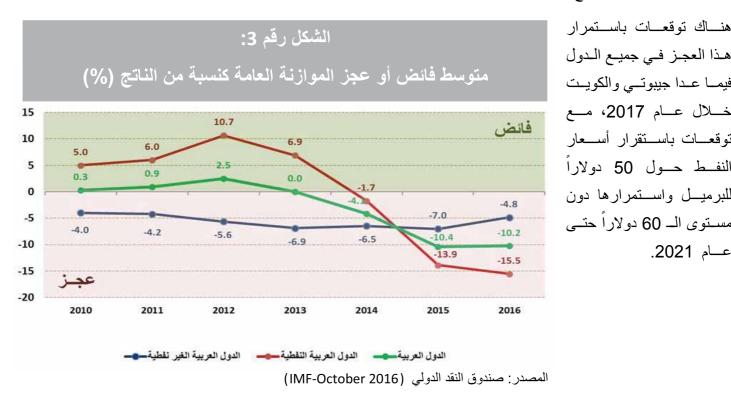
• تراوحت نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلى الإجمالي ما بين 0.4% فى موريتانىا و 56.6% في ليبيا، وقد تحولت الدول العربية المصدرة للنفط من حالـة الفائـض إلـي العجـز اعتبارا من عام 2014، فيما لم تتأثر الدول غير النفطية بشكل واضح.

هذا العجز في جميع الدول فيما عدا جيبوتي والكويت خالال عام 2017، مع توقعات باستقرار أسعار النفط حول 50 دولاراً للبرميل واستمرارها دون مستوى الـ 60 دولاراً حتى عـام 2021.

الشكل رقم 2: فائض أو عجز الموازنة العامة في الدول العربية بالمليار دولار لعام 2016



المصدر: صندوق النقد الدولي (IMF-October 2016)





الإصلاح الضريبي وعلاج عجز الموازنات الحكومية العربية

لقد شكل الإصلاح المالي والضريبي أحد أهم النقاط التي جاءت في مشروع الإصلاح الاقتصادي الذي تم تبنيه من قبل العديد من الحكومات العربية عموما وحكومات دول مجلس التعاون الخليجي على وجه الخصوص خلال السنوات الأربعة الأخيرة. ثم تلاها العديد من الدراسات والأبحاث التي أكدت أهمية هذا الموضوع في ضوء العديد من الوقائع التي كانت سائدة في تلك الفترة والتحليل الاستشرافي المستقبلي للدور المتنامي للمالية العامة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية انطلاقاً من الخطط الاقتصادية والمالية الاستراتيجية، وآليات إدارة المال العام، وفي ضوء تراجع عائدات النفط التي استجدت خلال الفترة الأخيرة. إلا أن دول المنطقة تعاني أشكالا مختلفة من القصور في الإيرادات الضريبية تعود أسبابها الرئيسية إلى العناصر التالية:

1 - محدودية الوعاء الضريبي:

يتوقف الجهد الضريبي على عوامل عديدة مثل مستوى الدخل القومي وطريقة توزيعه، وطبيعة الهيكل الاقتصادي القائم، ودرجة اتساع الفجوة بين الطبقات المكونة للمجتمع، والطويلة الأجل للسياسات الاقتصادية، وعلى رأسها السياسة المالية.

ولقد عزت الأدبيات ضعف الجهد الضريبي في بعض الدول العربية، إلى الأسباب التالية:

- انخفاض مستوى الدخل القومي ونصيب الفرد منه في غالبية الدول.
- سيادة نظم اقتصاديمة تعطي دورا أكبر للدولمة من دور قوى السوق في تخصيص الموارد.
- اتساع نطاق العمليات العينية، وبخاصة في القطاع الريفي، عن طريق المقايضة.
- عدم مسك دفاتر محاسبية منظمة
 في قطاع الأعمال.
- كثرة الإعفاءات الضريبية بغرض تحفيز الاستثمارات أو تنمية قطاع معين.
- اتساع نشاطات القطاع غير المنظم بعيدا عن رقابة الدولة.

2 - اختلال الهيكل الضريبي:

يلاحظ ارتفاع النصيب النسبي للضرائب على الإنتاج والإنفاق والاستهلاك والواردات من الخارج، من

إجمالي الإيرادات الضريبية في الدول العربية، بسبب عدم تنوع القاعدة الإنتاجية وذلك بعكس الدول المتقدمة التي تعتمد أنواعا أخرى، كالضرائب على الدخل من العمل أو الريع من الملكية أو فائدة رأس المال والشروة.

3 - غياب العدالة الضريبية:

يعاني النظام الضريبي من عدم العدالة، بين أصحاب الدخول المحدودة والكبيرة وكذلك من حيث المحتوى، واقتصار ضريبة الدخل أحيانا على مصادر الرواتب والأجور، ولا تشمل فوائد رأس المال والدخل من الأعمال الحرة.

4 - ضعف أجهزة الضرائب:

ضعف أجهزة الضرائب من جهة الكوادر والأليات وكذلك نقص المعلومات والبيانات المالية، ما يؤدي إلى تزايد التهرب والتجنب الضريبي علاوة على الفساد الإداري، وهي أمور في جملتها تمثل قيداً على نجاح عملية الإصلاح في تحقيق أهدافها. وهنا تكمن الأهمية القصوى للإصلاح الضريبي عبر معالجة أوجه الخلل السباق استعراضها وقد يكون للتقدم التكنولوجي خصوصاً في مجال التكنولوجي خصوصاً في تسهيل الجهاز أعمال الجهاز الإداري للضريبة وسرعتها.



المصدر: صندوق النقد الدولي (IMF-October 2016)



وتكشف بيانات الجدول المرفق عدداً من المؤشرات أهمها ما يلي:

- وجود تباين واضح في حجم الإيرادات الضريبية فيما بين الدول العربية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي حيث تأتي تونس في المقدمة عربيا بنسبة 22.5% فيما حلت البحرين في المرتبة الأخيرة بنسبة 8.8%.
- ضرائب التجارة الخارجية هي الأكثر شيوعا في المنطقة وغالبا ما تكون على الواردات وقد بلغت اعلى معدلاتها في الجزائر بنسبة 3% من الناتج غير النفطي واقل معدلاتها في العراق بمعدل 0.3%.
- ضرائب الشركات وضريبة الدخل الشخصي ثم ضريبة السلع والخدمات ثاني اكثر الضرائب شيوعا على المستوى العربي
 - تطبق 8 دول عربية ضريبة القيمة المضافة، وبلغت اعلى معدلاتها في الأردن بنسبة 11.1% من الناتج غير النفطي .

وبالتركيز على ضرائب الدخل في 11 دولة عربية يتضح أن هناك تبايناً واضحاً في تقسيم الشرائح الخاضعة للضريبة وكذلك حدود الإعفاءات فيما بين دولة وأخرى.

المنظم	غير	القطاع	ضريبة
--------	-----	--------	-------

تمثل نشاطات القطاع غير المنظم وقطاع الأعمال الصغيرة والقطاع الزراعي، جزءاً لا يستهان به من النشاط الاقتصادي في العديد من الدول العربية، ما يستوجب إدخاله ضمن الوعاء الضريبي. وقد تم في حالات كثيرة استخدام المؤشرات الاعتبارية التخمينية للدخل لتحقيق مقدار الضريبة المستحقة وتقييمه. ويبقى السؤال المهم هو ما المؤشرات التخمينية المستخدمة? إذ يجب أولاً أن تكون تكلفة تطبيق هذه المؤشرات التخمينية معقولة وتتجنب التطويل المحاسبي خصوصاً في المجتمعات النامية التي تكون نسبة الأمية فيها عالية. ومن التجارب الناجحة في هذا المجال التجربة الكولومبية خلال حقبة الثمانينيات، والتجربة التركية في منتصف الثمانينيات والتسعينيات حيث استخدمت مؤشرات تعكس مستوى المعيشة الأسرية كمؤشر لمقدار الضريبة على الدخول. واستخدمت أيضاً مؤشرات امتلاك أصول معينة والسفر إلى الخارج وعدد الخدم الشخصي في المنزل. بينما استخدم حد أدنى للدخل من القطاع الزراعي ومعدل الهامش الربحي في النشاطات التجارية. وقد حقق هذا النظام نجاحاً كبيراً في معالجة مشكلة التهرب والتجنب الضريبي.

الإيرادات الضريبية حسب الفنة للدول العربية % من الناتج المحلي الإجمالي (الغير نفطي)								
ضريبة الثروة والورث	ضرائب التجارة الخارجية	ضرائب الشركات	ضريبة الدخل الشخصي	ضريبة استهلاك السلع الفاخرة والكمالية	الضريبة على القيمة المضافة VAT	ضريبة على السلع والخدمات	المجموع	الدولة
0	3.0	2.2	4.2	0.4	2.1	6.1	16.7	الجزائر
0.4	0.8	N/A	-	-	-	-	0.8	البحرين
N/A	2.0	5.9	3.2	N/A	N/A	7.3	19.6	جيبوتي
0.9	0.9	4.5	1.6	1.7	2.6	4.6	13.0	مصر
N/A	0.3	0.2	0.3	N/A	N/A	1.0	1.9	المعراق
0.5	1.3	2.4	0.6	N/A	11.1	11.1	16.5	الأردن
0.1	2.0	0.8	-	-	-	-	2.2	الكويت
1.7	2.7	2.5	0.8	1.7	4.0	5.1	14.0	لبنان
-	0.2	N/A	-	-	-	-	2.2	ليبيا
N/A	2.4	2.6	5.0	1.1	2.4	9.0	18.2	موريتاتيا
1.5	0.9	4.5	3.8	2.7	8.2	11.0	22.2	المغرب
-	1.7	3.2	-	-	-	-	6.4	سلطنة عمان
-	0.8	12.1	-	-	-	-	12.9	قطر
-	1.5	0.9	-	-	-	-	2.4	السعودية *
0	1.7	0.5	0.1	0.4	2.1	3.2	5.6	السودان
0.5	1.0	2.6	4.6	2.0	6.2	6.2	22.5	تونس
N/A	1.1	1.4	-	-	-	-	4.8	الإمارات
0	1.5	1.4	2.8	N/A	N/A	3.2	9.1	اليمن

المصدر : تقرير صندوق النقد الدولي (Fair Taxation in the Middle East and North Africa-Sept 2015) * لا يشمل الإبرادات من الزكاة، والتي قد تصل إلى 2.6 في المنة من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي.

ي (بالدولار)	الدخل الشخص	ضريبية حسب فنات	الشرائح الم
فنات الدخل	نسبة الضريبة	متوسط دخل الفرد (\$)	الدولة
\$0 - \$1,380	0		
\$1,380 -\$ 4,140	20	5,020	الجزائر
\$4,140 - \$16,570	30	3,020	<i>5</i> -5
> \$16,570	35		
\$0 - \$170	2		
\$170 - \$280	15		
\$280 - \$840	18	1,800	جيبوت <i>ي</i>
\$840 - \$3,380	20		
> \$3,380	30		
\$0 - \$170	2		
\$170 - \$280	15		
\$280 - \$840	18	3,610	مصر
\$840 - \$3,380	20		
> \$3,380	30		
\$0-\$430	3		
\$430- \$860	5		-1 1
\$860- \$1,720	10	5,090	العراق
>\$1,720	15		
\$0-\$14,104	7		
\$14,104-\$28,208	14	5,363	الأردن
>\$28,208	20	0,000	0.5
\$0- \$3,980	2		
\$3,980 - \$9,950	4		
\$9,950-\$19,900	7		
\$19,900 - \$39,800	11	11,280	لبنان
\$39,800 - \$79,600	15		
>\$79,600	20		
\$0- \$9,040	5		
>\$9,040	10	7,260	ليبيا
	0		
\$0- \$3,380			
\$3,380 - \$5,630	10		
\$5,630 - \$9,020	20	3,240	المغرب
\$6,760- \$9,020	30		
\$9,020 - \$20,290	34		
>\$20,290	38		
\$0-\$1,520	0		
\$1,520- \$1,540	5	2,020	السودان
\$1,540 - \$1,580	10		
>\$1,580	15		
\$0- \$810	0		
\$810- \$2,690	15		
\$2,690 - \$5,370	20	4,440	تونس
\$5,370 - \$10,750	25		
\$10,750 - \$26,860	30		
>\$26,860	35		
\$0- \$560	0		
\$560- \$1,120	10	1,620	اليمن
\$1,120- \$3,910	15	_,,	J -
>\$3,910	20		

العصدر : تقرير صندوق النقد الدولي (Fair Taxation in the Middle East and North Africa-Sept 2015) تم استخدام أسعار صرف نهاية عام 2014 لتحويل الشرائح الضريبية من العطة الوطنية



نموذج مستوحى من تجارب الإصلاح التي تم عرضها في منتدى المالية العامة

الإصلاح المالي في المملكة العربية السعودية

بدأت المملكة العربية السعودية تحولا جوهريا في سياساتها لمواجهة أستعار النفط المنخفضة. واستحدثت الحكومة سلسلة من الإصلاحات، كما وضعت خططا طموحة في ظل "رؤية المملكة العربية السعودية 2030 " و"برنامج التحول الوطني". لتنويع الاقتصاد، وخلق فرص عمل للمواطنين في القطاع الخاص، وتنفيذ عملية تدريجية ولكنها كبيرة ومستمرة لضبط أوضاع المالبة العامة

ومن المقرر تحديد السياسات التي ستساعد في تحقيق أهداف رؤية 2030 ضمن سلسلة من الخطط على مستوى السياسات. وقد انطلقت أوليي هذه الخطط - برنامج التحول الوطني - في أوانك شهر يونيو 2016. وتحدد هذه الخطة 178 هدف استراتيجيا يندرج تحتها أكثر من 340 من المستهدفات ومؤشر ات قياس النتائج في 24 وزارة ومنشأة حكومية ليتم تحقيقها بحلول عام 2020. وقد أجري تعديك وزاري وتم دمج عدد من الوزارات أو أعيدت هيكلتها بهدف دعم هذه الاصلاحات.

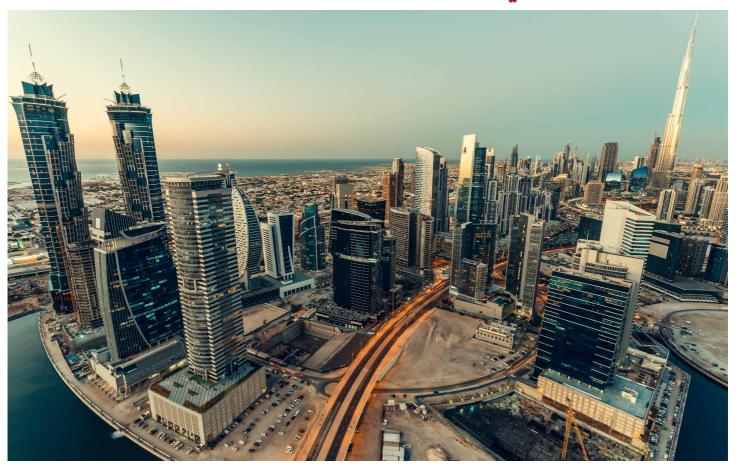
وتتسم الإصلاحات بجرأتها واتساع نطاقها حيث تم تحديد أولويتها وتسلسلها للحد من مخاطر الاختناقات في التنفيذ ولإعطاء الاقتصاد الوقت الكافي للتكيف مع الأثار السلبية للإصلاحات المالية في الأجل القصير وخصوصا على النمو والتوظيف .

ية المعلنة في "رؤية السعودية 2030" وبرنامج التحول الوطني	تصاد	أهم الأهداف الاق
تخفيض معدل البطالة من 11,6% في الوقت الحالي إلى 7% (9% بحلول عام 2020). رفع نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل من 22% في الوقت الحالي إلى 30% (28% بحلول عام 2020).		سوق العمل
توفير 450 ألف وظيفة جديد في القطاع غير الحكومي بحلول عام 2020. خفض القوي العاملة بالخدمات العامة بنسبة 20% عام 2020.		
زيادة حصة الصادرات غير النفطية في مجموع الصادرات من 16% في الوقت الحالي إلى 50%.	•	التجارة
زيادة الإيرادات غير النفطية من 163 مليار ريال سعودي في عام 2015 إلى تريليون ريال سعودي بحلول عام 2030 (530 مليار ريال سعودي بحلول عام 2020). خفض الأجور والرواتب كنسبة من إنفاق الموازنة. تحقيق توزان الموازنة.	•	المالية العامة
إلغاء الدعم وصرف مبالغ نقدية مباشرة إلى الأسر منخفضة ومتوسطة الدخل التي تعتمد على الدعم.	•	إصلاح الدعم
زيادة مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد إلى 65% من إجمالي الناتج المحلي مقابل 40% في الوقت الحالي، وزيادة مساهمة قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة من 20% من إجمالي الناتج المحلي إلى 35% من إجمالي الناتج المحلي.	•	القطاع الخاص وقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة
زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي من 3,8% إلى 5,7%.		الاستتثمار الأجنبي المباشر
	القطاع	الأهداف والمقاصد حسب
تحرير نظام إصدار التأشيرات السياحية. وضع خطط لبناء أكبر متحف إسلامي على مستوى العالم إلى جانب زيادة عدد المواقع الأثرية الأخرى.		السياحة
زيادة عدد المعتمرين القادمين من الخارج من 6 ملايين إلى 30 مليون سنويا (15 مليون معتمر بحلول عام 2020).	•	
خطط لزيادة دور القطاع الخاص في تقديم الرعاية الصحية وزيادة متوسط العمر المتوقع من 74 عاما إلى 80 عام.	•	الرعاية الصحية
رفغ نسبة المحتوى المحلي في قطاع النفط والغاز من 40% إلى 75%.	•	النفط والغاز
التركيز على المساكن ميسورة التكلفة وزيادة نسبة نملك السكن من 47% إلى 52% بحلول عام 2020.	•	الإسكان
إنشاء شركة قابضة متخصصة في الصناعات العسكرية، وزيادة نسبة مشاركة الشركات المحلية في الصناعات العسكرية.	•	الصناعات العسكرية
تطوير المناهج وزيادة التركيز على تدريب المعلمين وقياس الأداء.	•	التعليم
الوصول إلى مراكز القمة العشرة في مؤشر التنافسية العالمي (المركز 25 في الوقت الحالي). تحقيق التقدم في مؤشر أداء الخدمات اللوجستية من المرتبة 49 في الوقت الراهن إلى المرتبة 25. تحقيق التقدم في مؤشر فعالية الحكومة من المرتبة 80 إلى المرتبة 20.	•	الإنتاجية
تطبيق برنامج شبيه بنظام البطاقة الخضراء في الولايات المتحدة للعاملين الأجانب في عضون خمس سنوات. سنوات.		سياسية الهجرة
إعفاء الوافدين العاملين في مركز الملك عبدالله المالي من تأشيرات الدخول. طرح ما يصل إلى 5% من أسهم شركة أرامكو للجمهور، مع إمكانية الإدراج المزدوج. وتقدر		أرامكو
الحكومة قيمة شركة أرامكو بأكثر من 2 تريليون دولار.		
إنشاء صندوق سيادي بغية تنويع الأنشطة الاقتصادية بدلا من الاعتماد على النفط، وسوف تتم زيادة أصول صندوق الاستثمارات العامة من 600 مليار ريال سعودي في الوقت الحالي إلى 7 تريليونات ريال سعودي بحلول عام 2030.		صندوق الاستثمارات العامة

المصدر: رؤية السعودية 2030 وبرنامج التحول الوطني؛ جميع الأهداف محددة لعام 2030، مالم يذكر خلاف ذلك.



الإصلاح المالي وصلابة إقتصاد دولة الإمارات في مواجمة صدمة أسعار النفط



تشهد الفترة الأخيرة توجها عربيا لاستخدام ضريبة القيمة المضافة (VAT) لإحداث التوسيع المطلوب في الوعاء الضريبي للسلع والخدمات، وبخاصة بعد أن أصبحت ضريبة القيمة المضافة من الأدوات الهامة في هذا المجال على المستوى العالمي، ويوصى باستخدامها في أبسط أشكالها في جميع دول العالم المتقدمة أو النامية. وهذا التفضيل لضرائب القيمة المضافة رغم أنها لا تفرق بين شرائح الدخل ينبع أساساً من المقدرة العملية العالية لهذا النوع من الضرائب على توليد الإيرادات. ولأنه مفروض على الاستهلاك، فهو يحتوي على ألية إلزام للمستهلكين (دافعي الضريبة). وبالتالي فإن التكلفة الإدارية له منخفضة نسبيا بالمقارنة مع أنواع الضرائب الأخرى. وفي إطار مشاورات المادة الرابعة لعام 2016، رحب المديرون التنفيذيون بصندوق

النقد الدولى بصلابة اقتصاد الإمارات العربية المتحدة في مواجهة صدمة أسعار النفط، وأثنوا على السلطات لسياساتها الحكيمة التي ساعدت على بناء هوامش وقائية كبيرة في المالية العامة والحسابات الخارجية وزادت من قوة الاقتصاد. ومع ذلك، لا يرزال انخفاض أسعار النفط يفرض تحديات تُشدد على الحاجة لاستمرار السياسات الاقتصادية الكلية السليمة لتخفيض مواطن الضعف في المالية العامة، وحماية الاستقرار المالي، وتشجيع النمو طويل الأجل. كما رحب المديرون بالتزام السلطات بمواصلة إجراءات الضبط المالي، واعتبروا جهود التصحيح التدريجية ملائمة بوجه عام على المدى القريب للحد من الأثر على النمو، نظرا لوجود هوامش وقائية وفيرة. غير أن الأمر سيتطلب ضبطا ماليا أقوى على المدى المتوسط

لضمان العدالة بين الأجيال.

وشجع المديرون السلطات على تنويع الإيرادات وترشيد الإنفاق الجاري، مع مواصلة العمل على تعزيز الإدارة المالية العامة. ورحب المديرون بخطط استحداث ضريبة القيمة المضافة وزيادة الضرائب الانتقائية، وقد تعقب ذلك ضريبة على دخل الشركات. كذلك أوصى المديرون بإلغاء دعم الوقود المتبقي بالتدريج، مع حماية محدودي الدخل، وضرورة إعطاء أولوية لكبح النفقات الجارية الأخرى، مع الحفاظ على الاستثمار العام ورفع كفاءته. وذكر المديرون أن وضع إطار استشرافي موحد متوسط الأجل للمالية العامة من شأنه مساعدة السلطات على تحديد توجه سياســـة الماليــة العامــة، وتحقيــق الاتســاق بين تخصيص الموارد ورؤية الإمارات 2021. وشجعوا السلطات على تعزيز إطار إدارة الدين لتحسين قيد الالتزامات الاحتمالية من الكيانات المرتبطة بالحكومة والشراكات بين القطاعين العام والخاص.



نموذج مستوحى من تجارب الإصلاح التي تم عرضها في منتدى المالية العامة

برامج صندون النقد الدولي للتثبيت : نموذج جمهورية مصر

يتابع صندوق النقد الدولي تنفيذ برامج للتثبيت في الدول التي تعاني من اختلالات في موازين مدفوعاتها الداخلية والخارجية. ويستهدف البرنامج تطوير النمو المتوازن للتجارة الخارجية لتحقيق الرفاه الاقتصادي للدول. ويتم ذلك باعتماد نظام تعويم العملات وتحقيق استقرارها وإلغاء القيود على التجارة الخارجية والاستثمار.

ويركز الصندوق على تحديد مستوى مستدام لميزان المدفوعات مع تحقيق استقرار الأسعار، كما يستخدم الحدود القصوى للقروض وسعر الصرف كأدوات لتحقيق ذلك، وتستخدم سياسات تخفيض الطلب خاصة تلك المتعلقة بالتحكم في الإنفاق الحكومي، مقابل زيادة المعروض للتقليل من فجوة التجارة الخارجية والتحكم في العجز في ميزان المدفوعات.

وهناك العديد من الدول العربية التي تستعين بالصندوق في تنفيذ برامجها للإصلاح المالي والاقتصادي وكان آخرها مصر التي بدأت برنامجا يشمل بنودا مختلفة للإصلاح مع الاستفادة من "تسهيل الصندوق الممدد" (Extended Fund Facility) لفترة ثلاث سنوات، مما يتيح لمصر الحصول على 8.5966 مليار وحدة حقوق سحب خاصة (422% من حصة مصر لدى الصندوق أو حوالي 12 مليار دولار).

ويدعم "تسهيل الصندوق الممدد" برنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل الذي وضعته مصر لاستعادة الاستقرار الاقتصادي الكلي وتحقيق نمو قبوي وغني بفرص العمل على أساس قابل للاستمرار. ويهدف البرنامج، إلى تحسين عمل أسواق النقد الأجنبي، وتخفيض عجز الموازنة والدين الحكومي، وتعزيز الإدارة المالية وشفافية المالية العامة لتحسين الحوكمة وتقديم الخدمات العامة، وتعزيز المساءلة في صنع السياسات، ومكافحة الفساد ورفع معدل النمو وخلق فرص العمل، وخاصة للمرأة والشياب

ومن المتوقع أن ينخفض عجز الحكومة العامة على مدار البرنامج من حوالي 98% من إجمالي الناتج المحلي في 2016/2015 إلى نحو 88% من إجمالي الناتج المحلي في 2019/2018 - عن طريق مراجعة سياسات الإنفاق والضرائب مع حماية محدودي الدخل. وتشمل هذه التدابير، على سبيل المثال، تطبيق ضريبة القيمة المضافة، والنظر بصورة أعمق في دعم الطاقة الذي غالبا ما ينطوي على تكلفة كبيرة ويفيد الأثرياء أكثر من الفقراء، كذلك يهدف إلى إضفاء مزيد من المرونة على العملة المصرية، وتعزيز قدرة مصر التنافسية، وزيادة توافر النقد الأجنبي، ودعم الصادرات والسياحة، وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

وتمثل الحماية الاجتماعية حجر زاوية في برنامج الإصلاح الحكومي. وسيتم استخدام جانب من وفورات الميزانية المتحققة من إجراءات أخرى في الإنفاق على الحماية الاجتماعية، وبالتحديد دعم الغذاء والتحويلات الاجتماعية الموجهة إلى المستحقين. وسيحافظ البرنامج أو يزيد دعمه للتأمين والدواء لمحدودي الدخل، ودعم أسعار الحليب للرضع والدواء للأطفال، وسيتم وضع خطة لتحسين برنامج الوجبات المدرسية، والتأمين الصحي للأطفال والمرأة المعيلة، والتدريب المهني للشباب. وستعطى أولوية أيضا للاستثمار في البنية التحتية العامة.

تسهيل الصندوق الممدد Extended Fund Facility

أنشئ تسهيل الصندوق الممدد لمساعدة الدول الأعضاء في الصندوق النقد الدولي التي (1) تشهد اختلالات كبيرة في المدفوعات بسبب معوقات هيكلية؛ أو (2) تعاني من بطء النمو وضعف جوهري في مركز ميزان المدفوعات. ويساهم تسهيل الصندوق الممدد في دعم الجهود الرامية إلى تنفيذ برامج شاملة تضم سياسات تتسم بالنطاق والطابع اللازمين لتصحيح الاختلالات الهيكلية عبر فقد ة ممتدة

وعادة ما تتم الموافقة على اتفاقات "تسهيل الصندوق الممدد" لفترات لا تتجاوز ثلاث سنوات، مع إمكانية تمديدها بحد أقصى لا يتجاوز سنة واحدة في كل مرة، حسب مقتضى الحال. ومع ذلك، يجوز أن تصل مدة الاتفاق القصوى إلى أربع سنوات عند الموافقة عليه، بناء على عدة عوامل، منها احتياج ميزان المدفوعات للتمويل بما يتجاوز الثلاث سنوات وهو الطابع المطول الذي يتسم به التصحيح اللازم لاستعادة الاستقرار الاقتصادي الكلي ووجود سند كاف بشأن قدرة البلد العضو على تنفيذ إصلاحات هيكلية عميقة ومستمرة واستعداده لإنجازها. ويجوز إتمام السداد على فترة أطول أيضا تتراوح بين 4.5 و 10 سنوات، مع تقسيم المدفوعات على اثنتي عشرة دفعة نصف سنوية. وفي المقابل، يغطي اتفاق الاستعداد الائتماني (Stand-By Arrangements) مدة أقصر، مع فترة سداد تتراوح بين 3.5 و 5 سنوات.

كما هو الحال مع اتفاق الاستعداد الائتماني، يعتمد حجم القروض بمقتضى اتفاق التسهيل الممدد على احتياجات التمويل لدى البلد المقترض، وقدرته على السداد، وسجله السابق في استخدام موارد الصندوق.



الأعضاء Members

نحو أربعة عقود في خدمة المستثمرين والمصدرين العرب

Jordan		الأردن
UAE		الإمارات
Bahrain		البحرين
Tunisia	@	توٹس
Algeria	(3)	الجزائر
Djibouti	•	جيبوتي
Saudi Arabia	18000	السعودية
Sudan		السودان
Syria		سورية
Somalia		الصومال
Iraq	-10.0	العراق
Oman		سلطنة عمان
Palestine		فلسطين
Qatar		قطر
Kuwait		الكويت
Lebanon	140	لبنان
Libya	100	لبييا
Egypt	27.	
Morocco	-	مصرر
Mauritania	· ·	المغرب
Yemen		موريتاتيا
Arab Fund for		اليمن
Economic and	888	الصندوق العربى
Social		للإتماء الاقتصادي
Development	palacing grands	والاجتماعي
Arab Monetary	ينامان.	
Fund		
		صندوق النقد العريي
Arab Bank for		
Economic Davidonment in	.40.	المصرف العربي
Development in Africa		للنتمية الاقتصادية في
Allica		أقريقيا
Arab Authority		
for Agricultural	(A).	الهينة العربية
Investment and		للاستثمار والاتماء
Development		الزراعى

تاريخ التأسيس	1974
ضمان الاستثمارات العربية البينية ضد المخاطر غير التجارية.	1975
تقديم التغطية التأمينية ضد المخاطر التجارية وغير التجارية لانتمان التجارة العربية البينية.	1986
تأمين ائتمان الصادرات العربية المتجهة إلى كافة أنحاء العالم ضد المخاطر التجارية وغير التجارية.	2001
التأمين ضد المخاطر التجارية وغير التجارية لخطاب الاعتماد المعزز.	2006
الحصول على أول تصنيف ائتماني دولي من قبل (S&P) بدرجة "-AA" ومنظور مستقبلي مستقر.	2008
إنشاء "اتحاد أمان" الذي يضم هيئات الضمان العربية والإسلامية.	
 مد نطاق التغطية التأمينية لتشمل: المخاطر غير التجارية للاستثمارات القائمة. المخاطر غير التجارية للاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى الدول العربية. المخاطر التجارية وغير التجارية للموردين الأجانب للمدخلات الأساسية والبضائع الرأسمالية والسلع الاستراتيجية. 	2009
تأمين عمليات التخصيم ضد المخاطر التجارية وغير التجارية.	2010
اتساع المظلة التأمينية لتشمل تأمين انتمان المبيعات المحلية ضد المخاطر التجارية.	2011
تجديد التصنيف الانتماني للعام الثامن على التوالي والممنوح للمؤسسة من قبل (S&P) بدرجة AA مع تغيير المنظور المستقبلي من مستقر إلى سلبي. في اطار نظام ضمان الاستثمار، توسيع نطاق التغطية التأمينية	2015
لتشمل المصادرة الزاحفة، انقطاع الأعمال والإرهاب والتخريب تجديد التصنيف الانتماني للعام التاسع على التوالي والممنوح للمؤسسة من قبل (S&P) بدرجة AA مع تغيير المنظور المستقبلي من سلبي إلى مستقر.	2016



المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات «ضمان»

الخدمات والأنشطة

أنشات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات «ضمان» عام 1974 كهيئة عربية مشتركة مملوكة من قبل الدول العربية بالإضافة إلى أربع هيئات مالية عربية وهي تتخذ من دولة الكويت مقراً لها. تقوم «ضمان» بتوفير تغطية تأمينية ضد مخاطر الائتمان والمخاطر السياسية وهي حاصلة على تصنيف (AA) منضور مستقر من قبل P&S، كما أنها تُعد أول هيئة متعددة الأطراف لتأمين الاستثمار في العالم.

تضم «ضمان» في عضويتها 21 دولة عربية عضو وهي كل من المملكة الأردنية الهاشمية ودولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين والجمهورية التونسية والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وجمهورية جيبوتى والمملكة العربية السعودية وجمهورية السودان والجمهورية العربية السورية وجمهورية الصومال وسلطنة عمان و جمهورية العراق ودولة فاسطين ودولة قطر ودولة الكويت والجمهورية اللبنانية وليبيا وجمهورية مصر العربية والمملكة المغربية والجمهورية الاسلامية الموريتانية والجمهورية اليمنية. تهدف «ضمان» الى تشجيع تدفق الاستثمارات العربية والأجنبية المباشرة إلى الدول العربية من خلال توفير التغطية التأمينية ضد المخاطر غير التجارية للمستثمرين والممولين العرب والأجانب. كما تهدف السي تعزيز ودعم الصدرات العربية من خلال توفير التغطية التأمينية ضد المخاطر التجارية وغير التجارية للمصدرين العرب. وتقوم «ضمان» أيضا بدعم التجارة العربية المحلية من خلال توفير التغطية التأمينية ضد المخاطر التجارية للمبيعات المحلية كما تدعم النمو الاقتصادي في البلدان العربية



• عقد تأمين ائتمان شامل:

يغطي هذا العقد كافة المخاطر التجارية وغير التجارية لعمليات التصدير قصيرة الأجل (حتى 365 يوماً) إلى مشترين عرب أو أجانب وافقت «ضمان» على تأمينهم مسبقاً، ويمكن أن تشمل التغطية التأمينية مشترين من السوق المحلي.

• عقد تأمين ائتمان محدد:

يغطي هذا العقد المخاطر التجارية و/ أو غير التجارية لعملية تصدير محددة متوسطة أو طويلة الأجل أي بأجل انتمان يتراوح بين سنة واحدة وسبع سنوات.

• عقد تأمين خطاب اعتماد غير معزز:

يغطي هذا العقد المخاطر التجارية وغير التجارية لعدم وفاء البنك المصدر للاعتماد المستندي في إطار عملية محددة.

أما بالنسبة للمستثمرين فتوفر «ضمان» نوعين من عقود التأمين كما يلي:

• عقد ضمان استثمار مباشر:

يغطي هذا العقد الاستثمارات العربية وغير المباشرة، وغير المباشرة، المباشرة وغير المباشرة، الجديدة والقائمة المنفذة في الدول العربية سواء كانت في شكل ملكية كاملة للمشاريع الاستثمارية أو ملكية أسهم أو

من خلال توفير التغطية التأمينية ضد المخاطر التجارية وغير التجارية للمؤسسات المالية والموردين غير العرب عند تمويل أو توريد المدخلات الأساسية والبضائع الرأسمالية والسلع الاستراتيجية ومثيلها من السلع والخدمات التنموية للدول العربية. وتتوجه «ضمان» بخدماتها نحو المستثمرين والمصدرين والمصارف والمؤسسات المالية وشركات التخصيم ووكالات تأمين الائتمان عبر تقديم خدمات تأمينية شاملة ومخصصة وبتكلفة مالية مُجدية ضد المخاطر التجارية وغير التجارية، حيث تشمل المخاطر التجارية عدم وفاء المدين بما استحق عليه أو إفلاسه في حين تشمل المخاطر غير التجارية كل من مخاطر التأميم والمُصادرة ونزع الملكية والاستيلاء الجبري وكذلك الحروب والاضطرابات الأهلية والأعمال الإرهابية كما تشمل المخاطر غير التجارية مخاطر عدم القدرة على تحويل العملة أو فرض سعر صرف تمييزي وأيضا مخاطر الإخلال بالعقد المتمثل في عدم قدرة المستثمر على تنفيذ أحكام قضائية أو تحكيمية تكون صادرة لصالحه ضد الدولة المضيفة للاستثمار.

وتوفر «ضمان» ثلاثة أنواع من عقود التأمين للمُصدرين العرب وهي كما يلي:



محافظ استثمارية، ويتم توفير التغطية التأمينية ضد المخاطر غير التجارية لمدة 10 سنوات يمكن تمديدها 5 سنوات إضافية بموافقة المؤسسة.

• عقد ضمان معدات المقاولات:

يغطي هذا العقد قيمة الأصول المتنقلة المستخدمة من قبل المقاولين العرب في الدولة المضيفة للمشروع ضد المخاطر غير التجارية فقط.

وتوفر «ضمان» ثلاثة أنواع من عقود التأمين بالنسبة للبنوك وهي:

• عقد تأمين خطاب اعتماد معزز:

يغطي هذا العقد المخاطر التي يتعرض لها البنك المعزز للاعتماد المستندي في حالة عدم وفاء البنك المُصدر للاعتماد بما استحق عليه، وذلك ضد المخاطر التجارية وغير التجارية.

• عقد تأمين انتمان مشترين (التمويل التجاري):

يغطي هذا العقد البنك الذي يُمول عمليات الاستيراد (للآجال القصيرة، المتوسطة والطويلة) لمختلف السلع والخدمات ضد مخاطر عدم سداد المُقترض سواء كان مستورداً أو بنكاً، وذلك ضد المخاطر التجارية.

• عقد تأمين قرض (تمويل المشاريع):

يغطي هذا العقد البنك ضد مخاطر عدم سداد المُقترض سواء كان من القطاع العام (عدم الوفاء بالتزام مالي سيادي) أو من القطاع الخاص، على أن تتجاوز آجال السداد مدة 3 سنوات، وذلك ضد المخاطر

غير التجارية فقط.

وبالنسبة لشركات التأجير والتخصيم فتوفر «ضمان» العقدين التاليين:

• عقد تأمين الإيجار:

يغطي هذا العقد المؤجر ضد مخاطر عدم وفاء المستأجر نتيجة لتحقق مخاطر تجارية لعمليات الإيجار العابرة للحدود. ويغطي الضمان التأجير بنوعيه التمويلي والتشغيلي.

• عقد تأمين التخصيم:

يغطي هذا العقد شركات التخصيم (-Fac

toring) ضد مخاطر الائتمان سواء كانت تجارية أو غير تجارية.

ومن ناحية أخرى، فإن «ضمان» تُوفر قدرات إضافية الشركات تأمين وإعادة تأمين الائتمان والمخاطر غير التجارية على أسس اختيارية ونسبية. كما تُشارك بنسب هامة في اتفاقيات إعادة التأمين بالحصص النسبية المُبرمة بين وكالات تأمين ائتمان الصادرات في الدول العربية وشركات إعادة التأمين الدول العربية.

قدرات تأمينية هائلة

تتميز "ضمان" بقدرات تأمينية هائلة حيث تُوفر التغطية التأمينية اللازمة للعمليات الكبرى بفضل قدراتها التأمينية الذاتية، وأيضاً بفضل قدرتها على الحصول على إعادة التأمين المناسب من كبريات شركات إعادة التأمين في الأسواق العالمية.

وبفضل قوة واستقرار مركز ها المالي وإيراداتها التشغيلية، تقوم "ضمان" بسداد التعويضات خلال فقرة تقراوح بين شهر وستة أشهر وفقاً لنوع الخطر المؤمن عليه، حيث تصل نسبة التعويض إلى %90 (يمكن زيادتها إلى %100 في بعض الحالات) من قيمة الخسارة المحققة. ونظراً لتمتعها بصفة الدائن المميز لدى الدول العربية الأعضاء، تتمكن "ضمان" من استرداد %100 من التعويضات المدفوعة في إطار المخاطر غير التجارية.

وتُمكن عقود التأمين التي تصدرها "ضمان" المستثمرين والمُصدرين من الحصول على التمويل اللازم لعملياتهم الاستثمارية أو التجارية بشروط مُيسرة، كما أن التصنيف الائتماني لد "ضمان" يُمكن المؤسسات المالية من خفض قيمة المخصصات الإلزامية مما يؤدي إلى خفض تكاليف التمويل والاقتراض.

تعمل "ضمان" على تنمية تدفق الاستثمارات إلى الدول العربية من خلال إعداد البحوث والدراسات المتخصصة في مجال الاستثمار، كما تقوم بتقديم الدعم التقني لوكالات ترويج الاستثمار في الدول العربية، وتعزيز التعاون والتكامل مع المنظمات العربية والدولية النشطة في مجال تشجيع الاستثمار.

للاستفسار عن محتويات النشرة أو طلب الحصول على نسخة يرجى الاتصال على إدارة البحوث والدراسات:

riadh@dhaman.org	00 965-24959558	مدير إدارة البحوث والدراسات	د. رياض بن جليلي
mona@dhaman.org	00 965-24959561	رئيس وحدة البحوث والمعلومات	منى قمحية
aeldabh@dhaman.org	00 965-24959562	رئيس وحدة الدراسات والنشر	أحمد الضبع
samer@dhaman.org	00 965-24959553	مساعد باحث	سامر ولد علي
aymang@dhaman.org	00 965-24959529	سكرتير	أيمن غازي

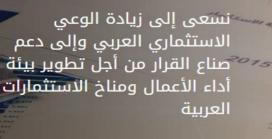


سندكم للنجاح في تطوير أعمالكم ...

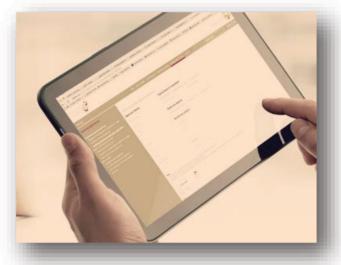
نوفر تغطية تأمينية ضد مخاطر الائتمان والمخاطر السياسية منذ أكثر من 40 سنة نتمتع بتصنيف ائتماني مرتفع AA من وكالة ستاندرد أند بورز منذ عام 2008



نملك خبرات واسعه وكفاءة عالية في مجال تأمين المخاطر السياسية والتجارية ونقدم خدمات تأمينية بتكلفة مالية محدية







زوروا موقعنا الجديد www.dhaman.org